

## أحمد حنيطي\*

### قرية الجفثك: المجتمع والاقتصاد تحت الاستعمار الاستيطاني

يُنظر عادة إلى منطقة الأغوار كوحدة متجانسة يتشابه سكانها في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا صحيح في الشكل العام، فسكان الأغوار يعتمدون بشكل أساسي ورئيسي على الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، وبشكل الإنتاج الزراعي النباتي عصب الحياة الاقتصادية، ويعمل على تشكيل البنيتين الاجتماعية والثقافية في المنطقة. ويستخدم سكان الأغوار تقنيات حديثة ومتطورة في عملية الإنتاج الزراعي، في الوقت الذي يتم الحديث عن تراجع دور الزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني، وتراجع نسبة عدد العاملين فيها، والتي بلغت ٧,٤٪ في سنة ٢٠١٦. ويوجد قضايا تفصيلية في كل منطقة من الأغوار تجعل عملية التجانس والتماهي التام بين قرى الأغوار موضع شك، إذ تؤدي قضايا ملكية الأراضي والمياه دوراً رئيسياً في تشكيل التباينات في البنيتين الاجتماعية والاقتصادية في تلك المنطقة، كما أن قضايا الملكية والمياه تختلف من قرية إلى أخرى، الأمر الذي يجعل النظرة إلى منطقة الأغوار كوحدة متجانسة موضع تساؤل.

يتبنّاها سكان القرية من أجل التغلب على تلك المشكلات.

تم إنجاز هذه الدراسة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

في هذه الدراسة تفكيك البنيتين الاجتماعية

والاقتصادية في قرية الجفثك كحالة دراسية، موضحاً التحديات التي تعانيتها

القرية نتيجة وجودها في منطقة جغرافية لها خصوصية محددة، وأهم الطرق والآليات التي

\* كاتب وباحث فلسطيني.

وضبطها. وتكاد منطقة الأغوار تكون أكثر تماثلاً مع المقاربة التي قدمها أليساندرو بيتي بين السجن والضفة الغربية من حيث المستعمرات المواجهة لمراكز الحراسة، والشوارع الالتفافية المماثلة للممرات داخل السجن، والقرى الفلسطينية المشابهة لزنانات السجناء الفلسطينيين<sup>١</sup>.

ضمن هذه المقارنة يمكننا مقارنة موقع قرية الجفتك التي تقع في الأغوار الوسطى، فهي تتبع إدارياً لمحافظة أريحا، إذ إنها تبعد عن المدينة ٣٥ كيلومتراً تقريباً، وتنخفض عن سطح البحر ٢٥٠ متراً. وترتبط القرية بمدينة أريحا عبر الشارع الالتفافي السريع المسمى الشارع ٩٠، أو شارع غاندي<sup>٢</sup> الذي يخترق الجزء الشرقي من أراضي القرية الزراعية، ممتداً حتى حاجز بيسان، وعند منطقة "المخروق" يتفرع من هذا الشارع شارع آخر يسمى الشارع ٥٦ الذي يمر بمحاذاة حارات القرية من الشرق نحو الغرب، ويفصل حارات القرية الشمالية عن الأراضي الزراعية، وصولاً إلى حاجز الحمراء. ويشكل هذا الشارع مع شوارع أخرى حلقة دائرية تربط بين المستعمرات الصهيونية في منطقة الأغوار، بحيث يضطر السكان الفلسطينيون إلى استخدام هذه الشوارع للتنقل بين قرى المنطقة، أو للانتقال إلى محافظات أخرى.

أقام الاحتلال مستعمرة "مسواة" في منطقة أبو العجاج، في المنطقة نفسها التي أقيم فيها مخيم أبو العجاج الذي دُمّر وأزيل في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وصادرت إسرائيل قرابة ٥٠٠ دونم تقع في قلب أراضي القرية الزراعية بحجة أنها أملاك غائبين، وعمدت إلى زراعتها بأشجار العنب. وتقع جميع أراضي القرية، السكنية والزراعية

قامت في أثنائها بنحو ١٥ زيارة للقرية أجريت خلالها أكثر من ١٥ مقابلة، فضلاً عن عدد من الحوارات والنقاشات مع الأهالي ومدراء ومعلمي المدارس في القرية، وكذلك مع رئيس المجلس القروي، ومع بعض العاملين في المؤسسات الأهلية في القرية. وأجريت أيضاً مقابلات مع مديرية الزراعة في محافظة أريحا حصلت فيها على بيانات تتعلق بالثروة النباتية والحيوانية، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أعوام متعددة، وحضرت ٥ لقاءات جماعية تحدث فيها المشاركون في عدة قضايا تهم القرية. وفي أثناء الزيارات تجولت داخل القرية من أجل معرفة طريقة توزيع المناطق الزراعية والسكنية، وكيفية توزيع المياه ومصادرها، وكنت على تواصل دائم في الفيسبوك مع شخصين من سكان القرية، الأمر الذي مكّني من معرفة جميع الأحداث اليومية المهمة التي تجري داخل القرية. واستمر حرصي على متابعة أوضاع القرية حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبالتالي فإن البيانات المتعلقة بهذه القرية تكونت نتيجة عملية المقارنة والتحليل للبيانات كلها التي حصلت عليها من تلك المصادر كافة.

## موقع القرية

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على منطقة الأغوار، وقد صمم هندسته للمكان بحيث يجعلها مضبوطة ومكشوفة من طرفه، ولهذا نجد أن الشوارع الالتفافية والمستعمرات، وما يرتبط بها من أراضٍ زراعية، صُممت بطريقة تسهّل على الاستعمار الصهيوني السيطرة على التجمعات والقرى الفلسطينية في المنطقة

أثر وجود القرية في المنطقة "ج"، سلباً في تلبية حاجات السكان الأساسية والتخطيط وتطوير البنية التحتية، إذ إن جميع عمليات التطوير في القرية تتطلب تصاريح من الاحتلال الإسرائيلي، وعملية الحصول على التصاريح الضرورية تكاد تكون معدومة. ولا تزال شبكة الطرق الداخلية التي تربط حارات القرية، والتي تتداخل مع الطرق الزراعية، سيئة وغير مؤهلة، ومع أن بعض الطرق مرصوف بالأسفلت إلا إنه مترهل بسبب عدم صيانتها، وكثير من شبكة الطرق لا يزال ترابياً.

تتكون بيوت القرية من طبقة أو طبقتين، علاوة على البيوت المبنية من الصفيح (الزينكو)، وبعض السكان لا يزال يسكن الخيم، وخصوصاً البدو، بينما يسكن البعض الآخر في أكواخ زراعية (براكيات)، ولا سيما المزارعين الذين يقيمون في القرية في موسم الزراعة.

وتدل المشاهد البصرية بشكل واضح على اعتماد سكان القرية أساساً على العمل الزراعي النباتي، وبشكل أقل الحيواني، إذ تنتشر في ساحات المنازل الأدوات الزراعية المتنوعة. وهناك كثير من حظائر المواشي التي تقام إلى جانب منازل السكان، علاوة على بعض المنازل التي يطفى مشهد الحظائر عليها لاعتمادها اقتصادياً على الثروة الحيوانية.

يقوم الاحتلال الإسرائيلي بضبط الوضع الديموغرافي في المنطقة عبر عدة آليات، منها السيطرة على المياه وحركة التنقل والتخطيط المكاني. وقد أصدرت الإدارة المدنية للاحتلال في سنة ٢٠٠٥ ثلاثة مخططات هيكلية لثلاثة مجتمعات منفصلة

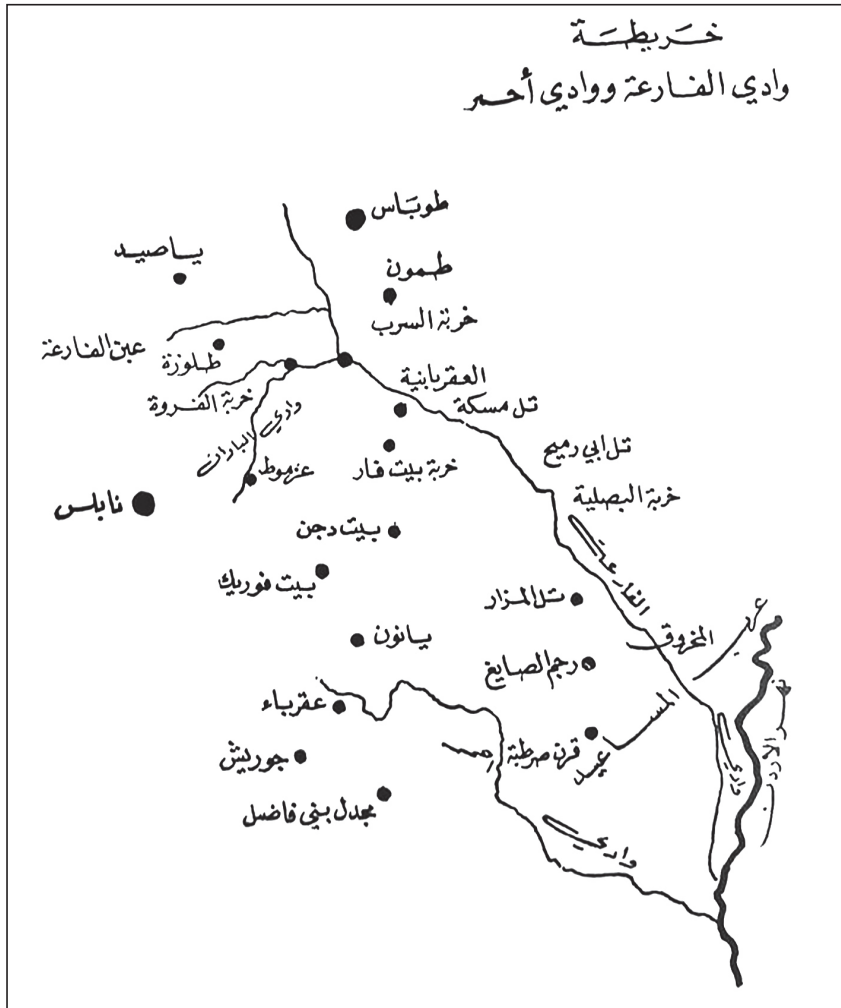
والرعوية، في المنطقة المصنفة "ج"، بحسب اتفاق أوسلو ٢، وتعتبر القرية أكبر قرية فلسطينية في المنطقة "ج" من حيث عدد السكان، ووجودها في المنطقة "ج" يعني أن أي عملية تنقل من القرية وإليها تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي. وبما أن التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار متباعدة نسبياً بعضها عن بعض، فإن التحكم والسيطرة الإسرائيليين عليها يكونان أكثر نجاعة. ولذلك يمكن القول إن القرية تُعتبر زنازة حقيقية للفلسطينيين داخل سجن محاط بالمستعمرات والشوارع الإسرائيلية. تتكون القرية من مجموعة حارات تمتد طويلاً على مساحة ٦,٥ كيلومترات من الشرق إلى الغرب، فتشكل المنطقة المبنية خطين متوازيين في الجهتين الشمالية والجنوبية تفصل بينهما الأراضي الزراعية التي تقع في المروحة الفيضية للجفتك. ويتحدث مصطفى الدباغ في كتابه المرجعي "بلادنا فلسطين" عن مجموعة قرى غور المساعيد، فيقول إن هذا الغور يتكون من القرى التالية: فراوى الفوقا؛ فراوى التحتا؛ أم حريرة؛ المخروق؛ جسر دامية؛ الكرنتينا؛ عجور؛ الحاحنة؛ الشطية؛ الطموني؛ علان؛ النصيرات؛ وأبورفعة.<sup>٣</sup>

وقد زاد عدد سكان القرية، ومع الوقت تشابكت الحارات التي عددها الدباغ في كتابه، فتكونت حارات أخرى، ولهذا فإن كثيرين من أهالي القرية، وخصوصاً فئة الشباب والوافدين الجدد، لا يذكرون معظم الأسماء التي أوردها الدباغ، وإنما يتحدثون عن الأسماء التالية للحارات: المصفح؛ الشونة؛ حلة الفولة؛ المثلث؛ المخروق؛ دبة علان؛ أبو العجاج؛ جوزلة.

تابعة للقرية هي: جفتك الشرقية (المجمع A05/1409)، وجفتك الغربية (المجمع B05/1410)، وتلة الجفتك (المجمع C05/1411)، وصُممت هذه المخططات على ثلاثة أجزاء سكنية للقرية من أصل خمسة، وذلك بهدف استيعاب جزء كبير من أحياء المثلث والمصح والشونة على التوالي، وتم استثناء خلة الفولة وأبو العجاج من التخطيط. وتبلغ مساحة المخططات ٧٥١ دونماً، منها ٥٩٠ مخصصة للتطوير، وجزء من المساحة

المتبقية يدخل في الشريط المخصص للطريق ٥٦، بينما يقع الجزء الآخر في منطقة يُحظر البناء فيها.

لم تتم استشارة أهالي الجفتك بهذه المخططات قبل المصادقة عليها، مع أنها ضمت ٦٠٪ من المباني في القرية في حينه. ويُلاحظ أن المخططات الثلاثة للقرية منفصل بعضها عن بعض، بحيث باتت بمثابة قرى صغيرة منفصلة تعوق أي عملية تطور وتنمية مستقبلية، ولهذا رفضها أهالي القرية. وقد



وادي الفارعة حيث يمارسون في جزئه الأسفل (القرأوى) العمل الزراعي، وفي الصيف يرحلون أحياناً إلى الجبال الواقعة شرقي نابلس<sup>٥</sup>.

فضلاً عن عائلة الضامن، من قبيلة المساعيد<sup>٦</sup> يسكن في القرية حالياً عائلات أخرى، بعضها عائلات لاجئة سكنت الغور في خمسينيات القرن الماضي بعد النكبة، وذلك ضمن سعي اللاجئين للبحث عن مناطق تتيح لهم فرص الحصول على عمل، وخصوصاً الزراعي منه الذي كانوا يتقنونه قبل النكبة<sup>٧</sup>، ومن تلك العائلات العنوز والعاجرة والعايد. وأقيم مخيم في منطقة أبو العجاج، في أراضي الجفتك، سكنه ٧٥,٠٠٠ لاجئ تقريباً، كما يقول سكان المنطقة، وجرّت إزالة هذا المخيم من الوجود بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهاجر سكانه إلى الأردن، وقليل جداً منهم انتقل إلى العيش في الجفتك.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة ٢٠١٧، فقد بلغ عدد اللاجئين في الجفتك ١٤٩٢ نسمة تقريباً من أصل سكان القرية البالغ عددهم ٣٠٩٩ نسمة<sup>٨</sup>، أي ما نسبته ٤٨٪ تقريباً. فضلاً عن تلك العائلات يسكن في القرية عائلات بدوية، هي: الجهالين، وقليل من بدو الكعابنة، وأسرة واحدة من الرشايدة، وكذلك عائلات ليست بدوية، لكنها تعتمد على الثروة الحيوانية، جاءت من قرية يطا في الخليل. كما يوجد عائلات تسكن في الجفتك بصورة موسمية، وهي عائلات من القرى المحيطة بالجفتك مثل طمون وطوباس وبيت فوريك وغيرها، وذلك للعمل في مواسم الزراعة التي تمتد من منتصف أيلول/سبتمبر حتى نهاية

تسببت هذه المخططات بمضاربات على أسعار الأراضي، وبالبناء السكني العشوائي بما لا يتوافق مع المخططات الاحتلالية التي تدّعي أنها مخططات "تطويرية تنموية"، الأمر الذي ترك تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية. عرضت الإدارة المدنية الاحتلالية في بداية المفاوضات مع المجلس القروي للجفتك مقترحاً جديداً يتضمن إضافة مخطط إلى المخططات الثلاثة السابقة في مقابل تخلي القرية عن ضم منطقة أبو العجاج في المخططات، لكن المجلس القروي ووزارة الحكم المحلي الفلسطيني رفضا هذا المخطط، وخصوصاً بعد عمليات الهدم الكبيرة التي تعرضت لها منطقة أبو العجاج، وقد قام مركز التعاون والسلام الدولي بالتعاون مع مجلس قرية الجفتك ووزارة الحكم المحلي بإعداد مخطط للقرية بديل من المخططات الإسرائيلية، ويضم جميع أحياء القرية وبشكل متصل، كما هو موضح في الخريطة المرفقة.

### التشكيلات الاجتماعية في القرية

ينتمي سكان الجفتك الأصليون، كما تُظهر الخرائط التاريخية للمنطقة، إلى قبيلة المساعيد التي يذكر ماكس فرايهير فون أوبنهايم وآخرون في كتاب "البدو" أنها من أشهر قبائل فلسطين، ويحمل شيخها لقب أمير. وكان شيخ مشايخ المساعيد في النصف الأول من القرن العشرين هو الأمير عبد الله بن ضامن بن بركات بن خليل، وينقسم المساعيد إلى فخذين رئيسيين هما: الإمارة والحناحنة. وقد وصلت مناطق سكن المساعيد في بداية القرن التاسع عشر إلى البحر الميت، لكن منذ القرن العشرين اقتصرت منطقة إقامتهم على

وخصوصاً في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية في القرية.

### النساء في القرية

تعكس الثقافة الاجتماعية التقليدية والمحافظّة أثرها بشكل سلبي على النساء، إذ تحتل النساء في القرية مكانة متدنية في التراتب الاجتماعي، وفي بعض الحالات لا يتم ذكرهن عند الحديث عن عدد أفراد العائلة، فعندما كنت أستفسر عن عدد أفراد بعض العائلات، كان يتم استثناء عدد الإناث. إن النساء في القرية يُعتبرن مُنتجات اقتصادياً، فهن يعملن إلى جانب الرجال في الزراعة، لكن دورهن يقتصر على كونهن أيدي عاملة، ولا دور لهن في إدارة المزرعة مالياً، ولا في التواصل مع التجار. فضلاً عن العمل في المزرعة، تقوم النساء بجميع الأعمال المنزلية: الطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال، والاعتناء بالثروة الحيوانية عبر إطعام المواشي وحلبها وصنع منتوجات الألبان وتنظيف الحظائر، كما أن بعض النساء في القرية يعمل في المستعمرات الإسرائيلية. وتشكل حال النساء في القرية عبئاً ثقيلاً عليهن، وفتيات القرية يحاولن التخلص من هذه الأعباء، من خلال التعليم الذي يتطلعن عبره إلى الالتحاق بالوظائف غير الزراعية، أو إلى إيجاد فرصة أفضل للحصول على زواج لا يجبرهن على العمل في الزراعة.

### المياه

تُعتبر المياه عصب الحياة في منطقة الأغوار، وتُستخدم لري المزارع والاستخدامات المنزلية.

أيار/مايو من كل عام، على أن القليل من تلك العائلات يقيم في الجفتك على مدار العام. وتُعتبر الجفتك من القرى ذات الخصوبة السكانية، فبحسب بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، يبلغ متوسط حجم الأسرة في القرية ٦,٤ أفراد، أما الأسر التي يبلغ عدد أفرادها ٨ فأكثر، فتزيد على ١٨١ أسرة، أي ما يعادل ٣٢,٧٪ من عدد الأسر في القرية. ويمكن القول إن الخصوبة السكانية العالية في منطقة الجفتك تعود إلى نمط ثقافة السكان المرتبط بالبنيتين الاقتصادية والاجتماعية؛ فالاعتقاد السائد في القرية أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة، زاد تمكّنها اقتصادياً، أي أن هذه الزيادة تزيد في عدد الأفراد العاملين في الزراعة، وبالتالي تؤدي إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية التي تفلحها الأسرة، وخصوصاً أن العمل الزراعي لا يتطلب عمالة ماهرة، وإنما عمالة تُكتسب بالخبرة والتجربة. ولهذا نجد أن الأيدي العاملة في الزراعة هي أُسرية، إذ يعمل الأطفال في الزراعة بعد سن الثامنة تقريباً، وأي شخص يتجول بين الأراضي الزراعية يستطيع مشاهدة الذكور والإناث، شباباً وشابات وأطفالاً، وهم يعملون في المزارع يداً بيد بعضهم إلى جانب بعض. ومن أسباب ارتفاع عدد أفراد الأسر، أن كثيرين من سكان الجفتك لا يثقون بقدرة المؤسسات الرسمية على توفير العدالة لهم، ولهذا، فإن إنجاب عدد كبير من الذكور يمكن الأسرة من توفير الحماية. كما أن إنجاب عدد كبير من الذكور يوفر للأبوين ضماناً اجتماعياً لمرحلة الشيخوخة، فكلما زاد عدد الأبناء الذكور، حظي الأبوان باستقرار اقتصادي يمكنهما من توفير حاجاتهما،

## ١ - المياه المستخدمة للأغراض المنزلية

لقد اعتمد سكان قرية الجفتك تاريخياً على الينابيع والوديان والآبار الارتوازية في تزويد المنازل بالمياه للاستخدام المنزلي، وذلك عبر الصهاريج لتوصيلها إلى البيوت، وفي سنة ١٩٨٣، مددت شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" شبكة مياه للاستخدام المنزلي، وهذه الشركة تقوم بتزويد القرية بالمياه عبر ناقلين: الأول يزود مناطق المصفح والشونة وخلة الفولة بمقدار ١٢ كوباً [٢٠٠٢٨ م٣]، حجم الفتحة ٢ إنش، والثاني يزود منطقتي المثلث وأبو العجاج بمقدار ١٨ كوباً [٢٠٠٤٢٦ م٣].<sup>١٠</sup>

وبسبب تدني كمية المياه التي تحصل عليها القرية من الاحتلال الإسرائيلي، والتي تقتصر على الاستخدام المنزلي، فإن أهالي القرية يضطرون إلى استخدام هذه المياه للأغراض غير المنزلية، مثل ري المحاصيل الزراعية، ولا سيما تلك المزروعة بالقرب من المنازل، الأمر الذي أدى إلى ضعف في وصول المياه إلى جميع منازل القرية في الوقت ذاته. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، قام سكان القرية بتقسيم القرية إلى حارات، بحيث تحصل حارة المصفح على ١٢ ساعة يومياً من المياه، بينما تحصل الشونة وخلة الفولة معاً على ١٢ ساعة. ونتيجة تناقص كمية المياه باستمرار، وعدم قدرتها على تلبية حاجات السكان المتزايدة، جرى تقسيم المصفح إلى قسمين، وفُصلت الشونة عن خلة الفولة، وأصبحت هذه الحارات الأربع تحصل على ٦ ساعات يومياً من المياه. وقد طبقت الآلية نفسها تقريباً على حيي أبو العجاج والمثلث، وهي آلية تُعتمد في الأغلبية

الساحقة من القرى والمدن الفلسطينية، إن لم يكن جميعها.

إن حاجة المنازل إلى كميات كبيرة من المياه، سواء لتلبية الاستخدامات المنزلية، أو لري المزروعات المحيطة بالمنازل، وكذلك لسقاية الحيوانات ولا سيما الأغنام، جعل أصحاب المنازل، في معظمهم، يقومون بتركيب أجهزة ضخ مياه كي يتم سحب أكبر كمية وتجميعها في الخزانات المنزلية. وبعد الانتهاء من تعبئة الخزانات تُحوّل المياه إلى ري المزروعات المنزلية وغير المنزلية، وبهذا تبقى أنابيب المياه في معظم المنازل مفتوحة لتفي بالغرضين السابقين، الأمر الذي يقلل من قوة ضخ المياه، ويُبقيها ضعيفة طوال الوقت. كما أن بعض المنازل يتم وصله بأكثر من جهاز ضخ، وأكثر من أنبوب مياه متفرع من الأنبوب الرئيسي، وهو ما يزيد في تفاقم الأزمة، ويؤثر سلباً في بعض الذين يقيمون عند أطراف القرية، والذين غالباً ما لا تصلهم المياه بسبب استهلاكها في المنازل القريبة من الفتحات الرئيسية، فيلجأون إلى إحداث فتحات في أماكن قريبة من إحدى الفتحتين الرئيسيتين، ويأخذون المياه منها ثم ينقلونها بالصهاريج إلى منازلهم. وفي الفترة الأخيرة قام بعض سكان حارة المصفح بتمديد أنبوب مياه يوصل المياه إلى منازلهم، وعلى حسابهم الخاص (تتكلف كل عائلة ١٥٠ شيكلاً، ويبلغ طول الأنبوب كيلومترين تقريباً)، لكن لأن عدد المنازل المشبوكة بالأنبوب كثيرة، فإن المياه لا تكفي ما يفي بحاجاتهم.

ويمتنع سكان القرية من دفع استهلاكهم للمياه إلى السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى

نابلس، وخصوصاً من منطقة الفارعة، والتي تتجمع عند وادي عين شبلي، وتستمر في الجريان مروراً بأراضي الجفتك حتى تصبّ في نهر الأردن. ولأن مصدر الجزء الأكبر من المياه التي تصل إلى الجفتك هو من منطقة الفارعة، فإنه يطلق على منطقة الجفتك والقرى المحيطة بها اسم "غور الفارعة".

قامت سلطة المياه الأردنية ببناء "سد" في قرية عين شبلي في خمسينيات القرن الماضي، بشكل يجعل المياه تجري في قنوات خُصصت لذلك، بينما المياه الزائدة تستمر في الجريان في الوادي، وجرى توزيع المياه عبر قنوات على الأراضي الزراعية، وذلك بحسب مساحة الأرض. بعد ذلك مدّ سكان القرية، وبتمويل من جهة مانحة، أنبوب مياه يوصل المياه الجارية في الوادي إلى نقطة تفرّع "قسام" عند أطراف الجفتك الغربية، حيث يتفرّع أنبوبان إلى أراضي الجفتك الزراعية، وقد تم اعتماد توزيع حصص المياه كما هو متفق عليه سابقاً.

يقول سكان القرية إن مياه الوادي المعتمدة على الأمطار كانت تجري على مدار العام، لكن بكميات متفاوتة، وهم يعتمدون عليها في ري الأراضي المزروعة، فضلاً عن حفر أصحاب الأراضي آباراً ارتوازية في أراضيهم لتلبية حاجاتها من المياه، وقد وصل عدد تلك الآبار إلى ٢٦ بئراً، جفّت منها ٤ آبار في الوقت الحالي.

إن تراجع كميات الأمطار، وزيادة منسوب الجفاف، أدّى إلى انخفاض كميات المياه وفترة جريانها، وفي الوقت الحاضر تجري هذه المياه في أوقات سقوط الأمطار فقط، بين تشرين الثاني/نوفمبر وبداية نيسان/أبريل. وتتذبذب كميات المياه خلال هذه

إلى مراكمة كثير من الديون عليهم، فقد وصلت ديون القرية من المياه في سنة ٢٠١٤ إلى مليوني شيكل تقريباً.<sup>١١</sup> وأسفرت مطالبة السلطة الفلسطينية أهالي القرية بضرورة الالتزام بتسديد مستحقات المياه، وامتناع سكان القرية من دفع المستحقات المالية، عن عدم استجابة السلطة لمطالب السكان بزيادة كمية المياه التي يحصلون عليها من الاحتلال الإسرائيلي.

في سنة ٢٠١٦ نفذ مشروع في القرية لترميم شبكة المياه "خط المياه الناقل"، بطول ٩٢٠٠ متر، وتم هذا الأمر بدعم ثلاث مؤسسات هي: CISP وتدعم ترميم شبكة المياه في منطقة المثلث (٤٦٠٠ متر)؛ JVC - وتدعم ترميم شبكة المياه في منطقة المصفح (٢٤٠٠ متر)؛ مجموعة الهيدرولوجيين وتدعم شبكة المياه في منطقة خلة الفولة (٢٢٠٠ متر).<sup>١٢</sup> لكن هذه الشبكة لم تتمكن من معالجة مشكلة المياه في القرية، فاستمر سكان القرية في إحداث فتحات في الأنابيب الرئيسية بطريقة عشوائية، فضلاً عن أن طول هذه الخطوط الكبير جعل وصول المياه إلى المنازل التي تقع في النصف الثاني من تلك الخطوط شحياً جداً، فلجأ السكان هناك إلى إحداث فتحات في الفتحة الرئيسية ومد أنابيب على نفقاتهم الخاصة، والاستغناء عن خدمة خط المياه الناقل.

## ٢ - المياه المستخدمة للأغراض الزراعية

تعتمد الزراعة في الأغوار (خضروات وأشجار مثمرة)، على الري على مدار العام تبعاً لطبيعة المناخ، وقد اعتمدت تاريخياً على المياه الجارية من جبال محافظة



تروى بمياه ذات تركيز عالٍ، الأمر الذي يجعل عملية تسرب المياه في التربة في غاية الصعوبة، وبالتالي لا تصل مياه الري إلى الجذور العميقة للنبات الأمر الذي يحد من مستويات الإنتاج للنبات. ١٣ وفي كثير من الأحيان لا تكفي كميات المياه المستخرجة من هذه الآبار لتلبية حاجات الأراضي، وخصوصاً في الأوقات التي لا تجري فيها مياه وادي الفارعة، الأمر الذي يضطر أصحابها إلى شراء المياه، بواقع ١٥٠ شيكلاً لكل ١٠٠ كوب مياه [٢٠٠٢٤م].

ويوجد بئر ارتوازية واحدة تباع المياه المستخدمة للأغراض الزراعية في قرية فروش بيت دجن (الفروش)، وتضخ هذه البئر ١٢٠ كوباً [٢٠٠٢٨م] في الساعة. ويتم إيصال المياه التي يشتريها أهالي قرية الجفتك من البئر الارتوازية الوحيدة التي تقع في قرية الفروش بواسطة الأنابيب التي توصل المياه من عين شبلي، ولهذا لا يتمكن المزارعون من شراء المياه في الوقت الذي تكون مياه عين شبلي جارية. إن شح المياه، وكثرة أعداد المزارعين، واتساع الفترة الزمنية المتاحة لاستخدام المزارعين للمياه، دفعتهم إلى إنشاء برك لتجميع المياه تضخ عبر مضخات لإيصالها إلى الأراضي المزروعة وقت الحاجة، ويتم بناء هذه البرك التي تختلف مساحتها باختلاف حجم الأرض الزراعية، فقد تصل مساحة بعضها إلى ٢٠٠م<sup>٢</sup>.

### الكهرباء

وصلت الكهرباء المنزلية إلى القرية في سنة ٢٠٠٥ عبر مولدات كهرباء جلبها المجلس القروي. وفي سنة ٢٠٠٧ تم ربط

الفترة بحسب مقدار سقوط الأمطار، وبالتالي تراجع الاعتماد عليها في ري المحاصيل لمصلحة الآبار الارتوازية. وأثر تدهور الوضع المائي الخاص بالزراعة سلباً في الزراعة في القرية، إذ إنه في أعوام سابقة كان المزارعون يبدأون بتجهيز أراضيهم وزراعتها في آب/ أغسطس، لكن في الوقت الحاضر أصبحوا يبدأون بتجهيز أراضيهم وزراعتها في أيلول/ سبتمبر، وأحياناً في تشرين الأول/ أكتوبر، وهناك بعض المزارعين الذين تقتصر فترة الزراعة لديهم على فترات سقوط الأمطار لعدم قدرتهم على تحمّل التكاليف العالية للزراعة الناتجة من شراء المياه. وانخفض منسوب الآبار الارتوازية في قرية الجفتك إلى النصف تقريباً، بحيث لا تزيد كمية المياه التي تضخها الآبار على ١٠٠ كوب [٢٠٠٢٤م] في الساعة، بينما تتزايد عاماً بعد آخر عدد الآبار التي تضخ كميات تقل عن ١٠٠ كوب في الساعة. فنسبة كبيرة من الآبار تضخ ما بين ٤٠ - ٦٠ كوباً [٢٠٠٠٩م] - [٢٠٠١٤م] في الساعة، كما أن ارتفاع منسوب الملوحة في هذه الآبار حدّ من قدرة السكان على زراعة أنواع معينة من الخضروات.

وتُبيّن نتائج دراسة أجراها عبد الكريم السعدي لنيل درجة الماجستير، ارتفاعاً في نسبة المغنيسيوم (M6) في عينات المياه في منطقة الدراسة عن معدلها الطبيعي حسب المقاييس العالمية والذي يتراوح ما بين (٠ - ٦٠,٧٥ ppm)، [....] فقد بلغ أعلى النسب في آبار الجفتك (٢٣٩,٩٠) ... وهذه النسب العالية لتركيز المغنيسيوم يجعل من الري في هذه المياه في غاية الخطورة، إذ إن أيون المغنيسيوم يعمل على تصلب التربة والتي

في تموز/ يوليو ٢٠١٦ تعطل لثمانية أيام محول الكهرباء الذي يزود نصف القرية، فافتقد الأهالي القدرة على تخزين المواد الغذائية والأدوية، وإيصال المياه إلى منازلهم بواسطة المضخات، وكذلك توفير مياه باردة للشرب، وعدم النوم في ظل الحر الشديد، بسبب عدم قدرتهم على تشغيل مكيفات الهواء.

ومن أجل معالجة مشكلة الكهرباء، قام سكان القرية بتركيب محول بقوة ١٢٠٠ أمبير لتزويد مناطق الشونة وخلة الفولة والمصفح، لكن الاحتلال الإسرائيلي أزال هذا المحول وأعاد المحول القديم الذي تبلغ قوته ٦٣٠ أمبيراً. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، احترق المحول الكهربائي الذي يزود مناطق الشونة والمصفح وخلة الفولة بالكهرباء، ويبلغ ثمن المحول ٤٠,٠٠٠ شيكل تقريباً. ونتيجة عدم تعاون السكان، وكذلك غياب المساعدة الحكومية، فإن تركيب محول بديل استغرق ٢٥ يوماً تقريباً.

## التعليم

في خمسينيات القرن الماضي، تأسست مدرسة الجفتك الأساسية المختلطة، التابعة لوكالة الأونروا، عندما أقام في المنطقة عدد كبير من اللاجئين الذي هُجروا من أراضيهم في أثناء النكبة. وتقع المدرسة على أراضٍ تملكها عائلة الضامن التي تبرعت بها للأونروا، في مقابل أن يلتحق جميع أطفال المنطقة بالمدرسة، بغض النظر عما إذا كانوا لاجئين أم لا، ولهذا يلتحق حالياً بهذه المدرسة جميع أطفال القرية، وكذلك أطفال المزارعين الذي يقيمون في القرية في الفترة الزراعية، أي من أيلول/سبتمبر حتى أيار/

القرية بخطوط الكهرباء الإسرائيلية من خلال ٣ محولات كهرباء تبلغ سعة الواحد منها ٦٣٠ أمبيراً، وكان الشرط الإسرائيلي من أجل تزويد القرية بالكهرباء، هو تثبيت أعمدة الكهرباء بمكعبات أسمنتية فوق الأرض، وليس في حفر داخل الأرض، كما هي العادة في القرى الفلسطينية. والهدف من ذلك هو رغبة الإسرائيليين في إيصال رسائل ضمنية إلى سكان القرية بأن توفير خدمة الكهرباء هي حالة مؤقتة يمكن تجميدها بأي وقت، كما هي حال وجود سكان القرية. ومنذ ربط القرية بشبكة شركة الكهرباء الإسرائيلية، امتنع سكان القرية من تسديد مستحقات استهلاك الكهرباء إلى السلطة الفلسطينية التي تقوم بدورها بتسديد هذه المبالغ إلى الاحتلال الإسرائيلي، وبدورها امتنعت السلطة الفلسطينية من صيانة أو تطوير شبكة وخطوط الكهرباء في القرية التي تعاني ضعفاً في الكهرباء، وذلك نتيجة عدة عوامل:

- ١ - عدم دفع مستحقات استهلاك الكهرباء أحدث فوضى في طريقة الاستهلاك، إذ تُترك أجهزة استهلاك الكهرباء، مثل المكيفات والإنارة، تعمل بغض النظر عن الحاجة إلى ذلك.
- ٢ - قَدَمَ شبكة خطوط الكهرباء أدى إلى إضعاف قوة التيار الكهربائي الذي لا يمكنه الوصول إلى المنازل البعيدة.
- ٣ - طول الخط الكهربائي من المحوّل أعلى كثيراً من قدرته على تحمّل توصيل الكهرباء.
- ٤ - صغر حجم محولات الكهرباء يجعلها غير قادرة على تلبية حاجات السكان، فضلاً عن حاجات المنشآت الاقتصادية.

لا يعلمون بأي صف دراسي يوجد أبنائهم، الأمر الذي يؤثر بصورة سلبية جداً في التحصيل التعليمي للطلبة.

علاوة على ذلك، فإن بعض الأهالي يطلبون من أطفالهم التسرب مؤقتاً من المدرسة للعمل معهم في مواسم الزراعة، بينما يُخرجهم البعض الآخر من المدارس إذا كان هناك شكوى من سلوكهم؛ فبدلاً من تصويب سلوكهم، يفضّل الأهالي زج الأبناء في العمل الزراعي. كما أن عمل بعض الطلبة قبل الدوام المدرسي وبعده، يتسبب بعدم قدرتهم على متابعة المتطلبات الدراسية.

وهناك العديد من المزارعين الموسميّين الذين يأتون إلى القرية في أوقات محددة، فيستقرون مع أسرهم في القرية من منتصف أيلول/سبتمبر حتى منتصف أيار/مايو، ويلتحق أطفالهم بمدارس القرية خلال هذه الفترة فقط. وفي فترة الدوام المدرسي التي تسبق وتلي إقامتهم في الجفتك، يلتحق أطفالهم بمدارس أخرى بحسب مكان إقامة الأسرة، وبالتالي يلتحق بعض الطلبة بأكثر من مدرسة خلال العام الدراسي الواحد. فعلى سبيل المثال، أسرة مزارعة تسكن في طوباس، يلتحق أطفالها بمدارس طوباس إلى حين ذهابهم للإقامة في الجفتك، وبعد انتهاء الموسم الزراعي في الجفتك تذهب هذه العائلة إلى قرية النصارية أو كفردان أو غيرها من المناطق للعمل في الزراعة، فيلتحق أطفالها بمدارس المنطقة التي تقيم فيها. وعملية التنقلات هذه تتم أحياناً بأوراق رسمية، وأحياناً أخرى من دون أوراق رسمية، أي باتفاقات شفوية بين مدراء المدارس. ويتسبب التحاق بعض الأطفال بمدارس القرية بعد ١٥ -

مايو. وتقدم المدرسة خدماتها التعليمية للطلبة حتى الصف التاسع.

قبل سنة ٢٠٠٠، كان الأطفال الذين يذهبون الصف التاسع يذهبون إلى مدارس قرية النصارية التي تبعد نحو ٢٠ كم عن القرية، للدراسة في الصف العاشر وما فوق، لكن الإرهاق الذي عاناه طلبة الصفوف الثلاثة الأخيرة من المرحلة التعليمية، وخصوصاً خلال انتفاضة الأقصى، وجزءاً إقامة حاجز يفصل قرية الجفتك عن قرية النصارية، وما يحدث فيه من تنكيل وتأخير بسبب عمليات التفتيش، أمور جعلت أهالي القرية ينشئون مدرسة من الخيام من أجل الضغط على الإسرائيليين لإعطاء التصاريح اللازمة لبناء مدرسة ثانوية في القرية. وقد واصل أطفال القرية من المرحلة الثانوية الدراسة في الخيام لخمسة أعوام أُعطيت بعدها التصاريح اللازمة لبناء مدرسة للمرحلة الثانوية، وفتحت هذه المدرسة أبوابها لطلبة القرية في سنة ٢٠٠٩.

في القرية حالياً مدرستان: الأولى مدرسة أساسية مختلطة حتى الصف التاسع، تابعة لوكالة الأونروا، ويبلغ عدد طلابها ٨٠٠ طالب وطالبة تقريباً، والثانية مدرسة ثانوية حكومية مختلطة، تابعة للسلطة الفلسطينية، ويلتحق بها ١٠٢ طالب وطالبة تقريباً. وعلى الرغم من أن المدرستين مجهزتان بجميع المرافق التربوية، فإن التعليم في القرية يعاني مشكلات كبيرة بسبب عدم اهتمام بعض أهالي القرية بالتعليم، فضلاً عن أن نظام التعليم الفلسطيني يعاني صعوبات بدوره.

كثيرون من أهالي قرية الجفتك لا يتابعون أطفالهم تعليمياً، بل إن كثيراً منهم

يضطر هؤلاء الشبان والشابات إلى العمل في مزارع القرية أو في المستعمرات الإسرائيلية، وهو ما تسبب بزيادة نسبة التسرب في عدة مراحل دراسية.

ففي العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، ظهر أن نسبة الإناث هي أعلى من نسبة الذكور، فقد بلغ عدد الإناث ٦١ طالبة من أصل ٩٥، في مقابل ٣٤ من الذكور. وتقدم لامتحان الثانوية العامة ٢٢ طالباً/ة: ١٤ في الفرع الأدبي، و٨ في الفرع العلمي، وقد نجح جميع طلبة الفرع العلمي في امتحان الثانوية العامة، بينما لم يتمكن ٣ طلاب في الفرع الأدبي من تخطي ذلك الامتحان.

٣٠ يوماً من بداية العام الدراسي، ومغادرة القرية قبل ٣٠ يوماً من نهاية العام الدراسي، بحالات توتر وتشتت لدى الأطفال، الأمر الذي ينعكس سلباً على امتلاكهم المهارات المعرفية وتوجهاتهم نحو التعليم.

ويتسبب عدم وجود فرص عمل بعد التخرج تتلاءم مع التحصيل العلمي، بعدم توجه الطلبة الذكور بصورة خاصة نحو التعليم. فبعض شبان وشابات القرية من الذين أنهوا دراستهم وحصلوا على درجات علمية عليا، لم يتمكن من الالتحاق بوظائف تتلاءم مع مؤهلاته التعليمية، الأمر الذي

#### الجدول رقم ١

عدد الطلاب في مدرسة الجفتلك الثانوية المختلطة بحسب المرحلة الدراسية والجنس<sup>١٤</sup>

الصف	ذكور	إناث	المجموع
الثاني عشر - فرع العلوم الإنسانية	٥	١٣	١٨
الثاني عشر - الفرع العلمي	٢	٣	٥
الحادي عشر - فرع العلوم الإنسانية	٤	١٤	١٨
الحادي عشر - الفرع العلمي	١	٧	٨
العاشر (أ)	١١	١٤	٢٥
العاشر (ب)	١١	١٠	٢١
المجموع	٣٤	٦١	٩٥

الزراعة. وتأمل الإناث بإمكان الالتحاق بوظيفة تخلصهن من العمل الزراعي، وكذلك إمكان زواج أفضل يخلصهن أيضاً من أعباء العمل الزراعي، لكن هذا التوجه دونه كثير من الإشكاليات، منها مشكلة البطالة التي تحد من إمكان التحاق النساء بوظائف بحسب مؤهلاتهن الدراسية، ولذلك فإن كثيرات من النساء اللواتي يحملن درجات علمية عليا

يمكننا الاستنتاج من الجدول أعلاه أن توجهات الإناث نحو التعليم في الفترة الحالية أفضل من توجهات الذكور، إذ يرى كثير من الإناث في التعليم فرصة أفضل للهروب من الوضع المتدني لمكانة المرأة الاجتماعية في القرية من جانبين: الأول الثقافة التقليدية الشديدة التي تحد من حرية النساء، والثاني تخلصها من أعباء العمل في

## الزراعة في القرية

يذكر الباحث أمين أبو بكر، بناء على مقابلة مع أحد أفراد عائلة الضامن، أن عشيرة المساعيد التي كانت ولا تزال تسكن الجفتك، طلبت تسجيل الأرض باسم السلطان عبد الحميد الثاني تلافياً لتعسف جباة الضرائب. وبعد هزيمة الدولة العثمانية وجلاتها من فلسطين، ورث الاستعمار البريطاني التصرف في هذه الأراضي، فأعطى عشيرة المساعيد ١٥,٠٠٠ دونم صالحة للزراعة في مقابل ١,٥ دينار ذهب،<sup>١٥</sup> و١٠٠,٠٠٠ دونم مراعي للعشيرة، وذلك بعد مفاوضات قامت بها "لجنة الدفاع عن الأراضي الغورية" التي كان يرأسها وديع البستاني، وأُبرمت بموجبها اتفاقية بين هذه اللجنة وحكومة الانتداب تحت اسم "اتفاقية بيسان غور المدورة" في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١، وقد تقاضى البستاني من قبيلة المساعيد في مقابل ذلك ٥٠٠ دينار. وعندما ألحقت الضفة الغربية بالأردن، لم تعترف التسوية الأردنية بالأراضي لعشيرة المساعيد سوى بـ ١٥,٠٠٠ دونم.<sup>١٦</sup>

تختلف الإحصاءات بشأن مساحة أراضي الجفتك، فبحسب الإحصاء الفلسطيني وصلت مساحة الأراضي المزروعة في الجفتك في العام الزراعي ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ١٥,٣٨٧ دونماً تقريباً،<sup>١٧</sup> بينما يُقدّر تقرير أعدّه مركز أريج في سنة ٢٠١٢ أن مساحة الأراضي الزراعية كان ٣٢,٢٠٧ دونمات، أي أن حجم المساحة التي يذكرها مركز أريج تتجاوز أكثر من ضعف المساحة التي يقدمها الإحصاء الفلسطيني. وهناك أيضاً اختلاف بشأن مساحة المراعي التي تبلغ في بيانات الإحصاء الفلسطيني ٣٩٨,٧٨ دونماً، بينما

يعملن في المزارع الفلسطينية وفي المستعمرات الإسرائيلية.

## الوضع الصحي

في القرية عيادتان صحيتان تعملان من الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر: الأولى تتبع وزارة الصحة الفلسطينية، وتعطل أيام الجمعة والسبت، ويعمل فيها طبيب عام ومرضتان، وطبيبة أمومة وطفولة تداوم مرتين أسبوعياً؛ الثانية تديرها الإغاثة الطبية الفلسطينية وتفتح طوال أيام الأسبوع باستثناء الجمعة، وفيها مختبر وصيدلية.

تعاني الجفتك مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالوضع الصحي، فالعيادة الحكومية مثلاً تقع في مكان بعيد عن القرية ليس في قدرة جميع السكان الوصول إليه بسهولة، لأن ذلك يتطلب وجود سيارة خاصة، كما أن دوام العيادتين يترك سكان الجفتك من دون رعاية صحية من الثانية ظهراً حتى الثامنة صباحاً من اليوم التالي، الأمر الذي يضطر السكان، في هذا الوقت، إلى قطع مسافات طويلة في سياراتهم الخاصة من أجل الوصول إلى المراكز الطبية في مدينتي نابلس وأريحا، وإذا كانت الحالة سيئة يذهبون إلى عيادة معسكر الجيش الإسرائيلي القريب من مستعمرة "مسواة" التي تقع على أراضي القرية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، ونتيجة المطالبات والحملات المستمرة لسكان القرية بتوفير عيادة بدوام ٢٤ ساعة يومياً، وخصوصاً بعد وفاة طفلة من لدغة عقرب وتأخرها في تلقي العلاج، وافقت وزارة الصحة الفلسطينية على تمديد فترة دوام العيادة من الثامنة صباحاً حتى العاشرة ليلاً.

تبلغ ٣١,١٩٥ دونماً في تقرير معهد أريج. يعيد معهد أريج الاختلاف في الإحصاءات إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١١) استند على تعريف المساحات الزراعية محدداً حجم الحيازات الزراعية... وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكتشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.<sup>١٨</sup> إن التفسير الذي قدمه مركز أريج بشأن

الاختلاف في الأرقام ليس مقنعاً، فزراعة مساحات كبيرة من الأراضي مرتين سنوياً لا يزيد في المساحة، كما أنه فيما يتعلق بالحيازات المنزلية، فإن جهاز الإحصاء يعرّف الحيازة بالتالي لا تقل مساحتها عن نصف دونم في الزراعات المحمية، وعن دونم في الزراعات المكشوفة، بينما يذكر تقرير أريج أن المساحة المبنية في قرية الجفتك تساوي ٩٧٢ دونماً. وإذا أضفنا هذه المساحة كلها إلى الأراضي الزراعية، فإن الأرقام التي يقدمها تقرير أريج تبقى أكبر كثيراً من الأرقام التي يقدمها الإحصاء الفلسطيني. وفيما يلي مساحة أراضي قرية الجفتك واستعمالاتها كما يقدمها كل من معهد أريج والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

### الجدول رقم ٢

استعمالات الأراضي في قرية الجفتك (المساحة بالدونم) بحسب معهد أريج<sup>١٩</sup>

مساحة المستعمرات والقواعد العسكرية	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (٦٣,٤٠٢ دونم)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
١١,٢٩٣	٧٧	١٠٨,٦٠٦	١٦١	٥٢١	٢٢,٧١٩	٣١,١٩٥	٩١٣	٨,٥٧٥	٩٧٢	١٨٥,٠٣٢

### الجدول رقم ٣

نوع استخدام الأرض في قرية الجفتك (المساحة بالدونم) بحسب جهاز الإحصاء<sup>٢٠</sup>

المجموع	نوع استخدام الأرض								
	أراضٍ مزروعة					أراضٍ غير مزروعة			
	المجموع	مشاتل	بور مؤقت	أشجار حرجية	المساحة الأرضية المزروعة	المجموع	أخرى	المراعي والمروج الدائمة (بور دائم)	مبانٍ تُستخدم لأغراض الحيازة
١٤,٣٢٤,١٦	١٣,٦٦٠,٨٢	٢	٧٢١,٤٦	٣٦,٥٠	١٢,٩٠٠,٨٦	٦٦٣,٣٤	٢١١,٢٠	٣٩٨,٧٨	٥٣,٣٦

إضافياً إلى الدخل من الزراعة النباتية. وتتضمن الحيازات الزراعية التي يزيد حجمها على ٨٠ دونماً أملاك العائلات الإقطاعية مثل بعض أفراد من عائلة الضامن والحسيني والزغبر والمعشر والهدمات وغيرها من العائلات التي تملك مساحات أقل، وتُستثمر أراضي هذه العائلات بواسطة شركات زراعية في القرية وخارجها، بينما تقوم عائلة الزغبر باستثمار أراضيها من خلال شركة البنك العربي الاستثماري الفلسطيني.

تُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن عدد الحيازات الزراعية التي تزيد مساحتها عن ٨٠ دونماً تبلغ ٢٦ حيازة، منها ١١ حيازة مختلطة. ويتضح من الزيارات الميدانية للقرية أن الاستثمار الزراعي الرئيسي في القرية هو في الحيازات النباتية، وأن الاستثمار في الفرع الحيواني يقتصر على تربية المواشي بطرق تقليدية، كما هي الحال لدى سكان القرية الوافدين من الخليل والبدو، فضلاً عن بعض الأسر التي تملك أعداداً قليلة من الأغنام تعتبرها دخلاً

#### الجدول رقم ٤

عدد الحيازات الزراعية في تجمّع الجفتك في محافظة أريحا والأغوار،  
بحسب نوع الحيازة وفئات مساحة الحيازة ٢٠٠٩/٢٠١٠

المجموع	نوع الحيازة			فئات مساحة الحيازة بالدونم
	مختلطة	حيوانية	نباتية	
١٣٧	٤	١٢٩	٤	حتى ٢,٩٩
٩	٢	١	٦	٣ - ٥,٩٩
٥	١	-	٤	٦ - ٩,٩٩
٢٢	١٠	-	١٢	١٠ - ١٩,٩٩
٣١	٥	-	٢٦	٢٠ - ٢٩,٩٩
٢٥	٨	-	١٧	٣٠ - ٣٩,٩٩
٣٢	١١	-	٢١	٤٠ - ٤٩,٩٩
١٥	٧	-	٨	٥٠ - ٥٩,٩٩
١٠	٥	-	٥	٦٠ - ٦٩,٩٩
٢	-	-	٢	٧٠ - ٧٩,٩٩
٢٦	١١	-	١٥	+ ٨٠
٣١٤	٦٤	١٣٠	١٢٠	المجموع الكلي

أحد استنتاجات الدراسة التي أجراها أليكس بولوك على سبع قرى في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية، ومن ضمنها قرية الجفتك، أن "من الأسباب المهمة لعدم نشوء سوق حقيقي للأراضي الزراعية [في وادي الأردن] هو اتساع عملية مصادرتها، وعدم توافر وثائق تسجيل للأراضي معترف بها رسمياً. ويعوق هذا الأمر قيام زراعة رأسمالية في القطاع الفلسطيني." ٢٢ فقد صادر الاستعمار الصهيوني معظم أراضي الأغوار، ومن ضمنها أرض تابعة لقرية الجفتك، منها قرابة ٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية لقرية الجفتك بحجة أملاك غائبين، وأجبر بعض ملاك الأراضي على إجراء تبادلات في مواقع أراضيهم بحيث تشكل الأراضي المصادرة قطعة واحدة، وهي تقع في منتصف أراضي القرية الزراعية، ومزروعة بأشجار العنب ومسيجة بإحكام كبير، وتتشابه أسيجتها مع تلك التي تحيط بالمستعمرات.

لا تشكل مصادرة الأراضي في الوقت الحالي العائق الرئيسي لوجود زراعة رأسمالية في منطقة الأغوار، لأن الزراعة في تلك المنطقة هي زراعة رأسمالية تحت الشرط الاستعماري، وجميع المزارعين يستخدمون أنواعاً متطورة في الزراعة، فتحكّم الاستعمار الصهيوني في المياه والأسواق يمثل أكبر المعوقات أمام تشكل زراعة رأسمالية كاملة. ٢٣ أضف إلى ذلك، وجود العديد من المضاربات في أسعار الأراضي في قرية الجفتك، ويعود ذلك إلى رغبة المستثمرين في فلسطين في الاستثمار في زراعة النخيل، والذي أثبت جدواه الاقتصادية، وبهذا ارتفعت أسعار الأراضي بشكل كبير جداً. ويشكل تناقص كميات المياه نتيجة سيطرة الاحتلال

على المخزون المائي في فلسطين، وزيادة منسوب الجفاف، إحدى أهم العقبات أمام ازدهار الاستثمار في زراعة النخيل في منطقة الأغوار. تعتمد الأغوار على الزراعة المروية، لكن نظراً إلى قلة المياه الزراعية في قرية الجفتك، فإن السكان يستخدمون مجموعة من آليات التكيف. فعدم توفر المياه من الينابيع والوديان حتى بداية تشرين الثاني/نوفمبر ونهاية نيسان/أبريل، يدفع المزارعين في القرية، سواء الوافدين أو المقيمين فيها، وخصوصاً الذين يعملون لدى مالكي الأراضي الذين يملكون آباراً ارتوازية، إلى البدء بتحضير الأرض في بداية حزيران/يونيو، والتي تشمل: حراثة الأرض، وتسويتها، وتمديد أنابيب الري بالتنقيط، ووضع البلاستيك الأرضي، والتعقيم الحراري، ثم يبدأون من منتصف أيلول/سبتمبر بزراعة أراضيهم بأشتال الخضروات التي غالباً ما تشمل في تلك الفترة الباذنجان والخيار. وبعض هؤلاء المزارعين يكتفي من الآبار الارتوازية التي يملكها صاحب الأرض، وعندما يحتاج المزارعون إلى كميات إضافية من المياه، فإنهم يضطرون إلى شرائها من البئر التي تقع في قرية فروش بيت دجن. ونظراً إلى شح المياه، فإن كثيرين من المزارعين يضطرون إلى بدء الزراعة في تشرين الأول/أكتوبر، كي يقللوا اعتمادهم على شراء المياه، وهكذا يبدأون بالزراعة قبل شهر واحد من سقوط الأمطار، وكلما تأخر سقوط الأمطار يتأخر بعض المزارعين في الزراعة، وأحياناً يحصلون على المياه من خلال عمل فتحات في الأنابيب الإسرائيلية بشكل سري.



مالكو الأراضي أراضيهم بصورة دورية، وهم بالتالي لا يستثمرون في بناء البيوت البلاستيكية التي تحتاج إلى صيانة دورية، فضلاً عن أن المزروعات قد تتعرض للتلف نتيجة التغيرات الجوية، ولا سيما الرياح، وخصوصاً أن الأراضي الزراعية في القرية تقع في مجرى الرياح.

٢ - تزايد الاستثمار الزراعي في النخيل

في الأعوام العشرة الأخيرة على حساب الأراضي المزروعة بالخضروات، ومن ضمنها الأراضي المزروعة بالخضروات المحمية. ففي العام الزراعي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغت مساحة الأراضي التي زُرعت بأشجار البستنة، بما فيها النخيل، ١,٢٨٩,٧٠ دونماً،<sup>٢٦</sup> بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل فقط في العام الزراعي ٢٠١٥/٢٠١٦، قرابة ٣٦٥٠ دونماً.<sup>٢٧</sup>

وتعود عملية التحول من زراعة الخضروات إلى زراعة النخيل إلى سببين رئيسيين: الأول، زيادة ملوحة المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية التي تقع في القرية، والتي تؤثر سلباً في نمو الخضروات وإنتاجها، بينما تتحملها أشجار النخيل؛ الثاني، أن زراعة النخيل ذات مردود اقتصادي أعلى من الخضروات، إذ يبلغ معدل نتاج شجرة النخيل ٧٠ كيلوغراماً. ويرى معظم سكان القرية أنه خلال فترة قريبة ستكون أغلبية أراضي القرية مزروعة بالنخيل، مع أنها في الوقت نفسه، تستهلك كميات كبيرة من المياه وعلى مدار العام، الأمر الذي يقف عائقاً أمام تطور الزراعة في القرية.

ويذكر رئيس الجمعية التعاونية لمزارعي النخيل في أريحا والأغوار مأمون جاسر ذره، في مقابلة له، أن المساحة المزروعة بالنخيل

وعلى غرار غيرها من قرى الأغوار، فإن في قرية الجفتك ثلاثة مسميات للعروات الزراعية الخاصة بالخضروات،<sup>٢٤</sup> وهي: - تشرين: الخضروات التي تُزرع خلال الفترة بين أواخر آب/أغسطس وبداية أيلول/سبتمبر، وفي هذه العروة الزراعية يتم استخدام الشاش لتغطية أشغال الخضروات لحمايتها من الحشرات والفيروسات. - خميسي: الخضروات التي تُزرع خلال الفترة بين أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر، ويستمر جني المحاصيل حتى آذار/مارس. ويتم استخدام البلاستيك في هذه العروة لحمايتها من الأمراض والحشرات، وكذلك لتوفير الحرارة اللازمة لنمو النباتات بشكل أسرع.

- الصيفي: الخضروات التي تُزرع في منطقة الجبل خلال الفترة بين شباط/فبراير و آذار/مارس، ويستمر جني المحاصيل خلال أشهر الصيف: أيار/مايو، وحزيران/يونيو، وتموز/يوليو، ويبدو عدد المزارعين في هذه العروة قليلاً.

وكان نمط الزراعة الأكثر انتشاراً في القرية للعام الزراعي ٢٠١٥/٢٠١٦، هو الزراعة المكشوفة للخضروات (١٠,٦٩١ دونماً)، بينما لم تتجاوز مساحة الزراعة المحمية للخضروات ٧٢٧ دونماً،<sup>٢٥</sup> مع أنها في سنة ٢٠١١ بلغت ٩١٣ دونماً. ويمكن تفسير تراجع الزراعة المحمية في القرية بسببين رئيسيين:

١ - طبيعة ملكية الأرض والشراكات الزراعية (سيتم توضيح هذه المسألة في بند العمل الزراعي)، فتكلفة بناء البيوت البلاستيكية مرتفعة جداً، وتوفيق قدرة المزارعين المالية، في الوقت الذي لا يتابع

العائلات بتضمين أراضيها للمزارعين، وغالباً ما يكون ذلك من خلال وسيط من أهالي القرية يتولى هذه العملية.

وثمة نوعان من علاقة الشراكة بين المزارع ومالك الأرض:

(١) زراعة المناصفة، وفي هذه الحالة يقوم صاحب الأرض بتوفير الأرض والمياه اللازمة للري في مقابل الأيدي العاملة التي يوفرها المزارع، والتي تكون عادة عمالة أسرية، بينما تُقسم التكاليف الأخرى مناصفة بين المزارع وصاحب الأرض، مثل الحراثة، وشراء مستلزمات الزراعة (البلاستيك والأدوية والمبيدات والبذور والأشتال وغير ذلك).

(٢) "المثالثة"، وفي هذه الحالة يقوم مالك الأرض بتوفير جميع المستلزمات الزراعية:

الأرض، والمياه، والحراثة، والبلاستيك، والأدوية، والأسمدة، والمبيدات، والأشتال، والبذور، بينما يقدم المزارع اليد العاملة، والتي تكون أيضاً عمالة أسرية. وفي نهاية الموسم يأخذ المزارع ثلث الأرباح، في حين يذهب الثلثان الآخران إلى مالك الأرض، وغالباً ما يذهب أحد هذين الثلثين كتكلفة للمستلزمات الزراعية. وفي هذه الحالة إذا وقعت خسارة في العملية الزراعية، وما ينتج منها من ديون مستحقة، فإن صاحب الأرض يتحملها كاملة، بينما يخسر المزارع العمل الأسري والوقت اللذين أمضاهما في العمل الزراعي.

وعلى الرغم من التطور الذي يواكب العمل الزراعي في قرية الجفتك، وينتج زراعة رأسمالية تهدف إلى البيع، فإنه لا يزال عملاً أسرياً في معظمه، مع وجود حالات قليلة

في أريحا والأغوار تبلغ ٢٠,٠٠٠ دونم تقريباً، أي ما يساوي ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ شجرة تنتج ٨٠٠٠ طن، وأن العمل يجري على زيادة عدد الأشجار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة لتصل إلى مليون شجرة، بحيث سيتم تصدير منتوجات التمور إلى ٤٠ دولة في العالم.<sup>٢٨</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه في موسم ٢٠١٦/٢٠١٥، بلغت مساحة الأرض المزروعة بأشجار العنب نحو ٢٧٠ دونماً.<sup>٢٩</sup> وتعتبر هذه الزراعة ذات مردود اقتصادي عالي، لكن أشجار العنب حساسة جداً لإزاء المياه المالحة التي تشكل النسبة الأعلى من المياه الزراعية، الأمر الذي يفسر ضآلة مساحة زراعة تلك الأشجار.

ويذكر أنه، في الفترة السابقة، كانت أشجار الحمضيات هي الأكثر انتشاراً في القرية، لكن مع تزايد الجفاف لم تعد هذه الأشجار تُزرع في القرية، بينما غطت الزراعة الحقلية، في تلك الفترة، نحو ٧٠٠ دونم.<sup>٣٠</sup> ومن الجدير بالذكر أن المساحة الزراعية

في قرية الجفتك بلغت في موسم ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ١٥,٣٨٧,٣٠ دونماً، وهي تمثل ٤٢٪ من المساحة الزراعية في محافظة أريحا التي بلغت فيها مساحة الأراضي المزروعة بأشجار البستنة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الفترة نفسها، نحو ٣٦,٢٧٧,٦٨ دونماً.<sup>٣١</sup>

## العمل الزراعي

تملك عائلات من خارج قرية الجفتك، الأغلبية الساحقة من الأراضي الزراعية، مثل عائلات الضامن والحسيني والمصري والمعشر والزغبر وغيرهم، وتقوم تلك

الحكومية، أو في مستعمرات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الأغوار. وتتوزع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في القرية، كما أظهرها نتائج المسح الذي أعده معهد أريج، على الأنشطة الاقتصادية كالتالي:<sup>٣٣</sup>

١ - قطاع الزراعة، ويشكل ٩٠٪ من اليد العاملة.

٢ - قطاع التجارة، ويشكل ٥٪ من اليد العاملة.

٣ - سوق العمل الإسرائيلية، وتشكل ٣٪ من اليد العاملة.

٤ - قطاع الموظفين، ويشكل ٢٪ من اليد العاملة.

لعمالة بأجر. وفي حالة العمل الأسري يقوم المزارعون باختيار المساحات الزراعية التي تتلاءم مع حجم الأيدي العاملة التي توفرها الأسرة، ولهذا نرى جميع أفراد الأسرة يعملون داخل المزرعة: الزوجان، والأبناء ذكوراً وإناثاً، وكذلك الأطفال.

وفضلاً عن العمل في الزراعة، يوجد في الجفتك أنشطة اقتصادية أخرى، مثل العمل في الصناعات والحرف المتنوعة؛ فحتى آذار/مارس ٢٠١٥، كان هناك ست شركات ذات علاقة بالزراعة يبلغ رأسمالها نحو ٤١٠,٠٠٠ دينار أردني،<sup>٣٢</sup> يعمل فيها عمال من القرية ومن خارجها، علاوة على العمل في الوظائف

#### الجدول رقم ٥

سكان الجفتك (١٠ أعوام فأكثر) بحسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، ٢٠٠٧-٣٤

المجموع	غير مبيّن	غير نشيطين اقتصادياً					نشطون اقتصادياً				الجنس	
		المجموع	أخرى	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	عاجز عن العمل	متفرغ لأعمال المنزل	طلب متفرغ للدراسة	المجموع	عاطل عن العمل (لم يسبق أن عمل)	عاطل عن العمل (سبق أن عمل)		يعمل
١,١٨٢	٦	٣٦٣	١٠	١	٥٤	٧	٢٩١	٨١٣	٦	٣٣	٧٧٤	ذكور
١,٢٠٣	١٦	٧٢١	٢	١	٦٤	٣٦٥	٢٨٩	٤٦٦	٣	٥	٤٥٨	إناث
٢,٣٨٥	٢٢	١,٠٨٤	١٢	٢	١١٨	٣٧٢	٥٨٠	١,٢٧٩	٩	٣٨	١,٢٣٢	المجموع

#### الخاتمة

تعتمد أغلبية قرى الأغوار على الزراعة النباتية الرأسمالية التي تستخدم تقنيات متطورة ومتقدمة في الإنتاج الزراعي، لكن سقف التطور الزراعي يبقى مشروطاً بالحالة الاستعمارية. فلكل قرية خصوصيتها وتميُّزها من القرى الأخرى نتيجة الشروط التاريخية الخاصة بها، ومن أهم تلك الشروط

يتضح من هذا الجدول أن نسبة البطالة في قرية الجفتك متدنية جداً مقارنة بسائر الأراضي الفلسطينية، وقد بلغت ٣,٧٪، منها ٤,٨٪ ذكوراً، و١,٧٪ إناثاً. وتعود نسب البطالة المتدنية في قرية الجفتك إلى الاعتماد على العمل الأسري في الزراعة، وإلى توافر العمل في المستعمرات الإسرائيلية الزراعية في غور الأردن، والتي تتطلب أيدي عاملة كثيرة.

الزراعي، والتمديد العشوائي لأنابيب المياه، وعمل فتحات سرية في أنابيب المياه المخططة للمستعمرات الإسرائيلية، علاوة على الامتناع من تسديد مستحقات المياه والكهرباء، إذ يعتبر سكان القرية هذه المستحقات مساهمة من السلطة في دعم القرية، ولا سيما أن الوعود بالإصلاح من طرف شخصيات سياسية لا تظهر إلا في أثناء الانتخابات فقط.

وتتذبذب مواعيد الزراعة في القرية وفقاً لسقوط الأمطار، كما أنه نظراً إلى ملوحة المياه المستخرجة من آبار القرية، وعدم القدرة على استخدامها في زراعة أنواع معينة من الخضروات، قام سكان القرية بالتوجه إلى زراعة النخيل التي تتسارع نتيجة مردودها الاقتصادي، الأمر الذي جذب استثمارات من القرية وخارجها، لكن ذلك يظل وفقاً لشروط التحكم الاستعماري في كميات المياه التي تحصل عليها القرية. إن قرية الجفتلك تتشابه في بعض القضايا مع القرى الأخرى في الأغوار، وخصوصاً في عملية الإنتاج الزراعي المتطور، وفي الوقت ذاته، تتميز من غيرها نتيجة علاقات ملكية الأراضي والمياه، الأمر الذي يجعلها حالة دراسية خاصة. ■

علاقات الملكية والمياه، وهما عاملان يشكّلان أهمية كبيرة في تنظيم البنية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل قرية في الأغوار. ووفقاً لهذه المحددات، يضع سكان القرية استراتيجيات التكيف التي تعزز صمودهم وبقاءهم في المنطقة، ومواجهة سياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. لقد أدت علاقات الملكية، وكبر حجم الأراضي الزراعية في القرية، إلى جعل الجفتلك جاذبة للسكان من القرى المجاورة، وبالتالي إلى حدوث تنوع سكاني كبير، حتى إن سكان القرية الأصليين مثل عشيرة المساعيد، باتوا أقلية سكانية في القرية. لكن هذا التنوع ذو تأثيرات سلبية أيضاً، لأنه حتى الآن لا يوجد إطار جامع للسكان ينظم حياتهم، وهو ما نراه في الفوضى الكبيرة في كيفية الحصول على المياه والكهرباء واستهلاكهما، الأمر الذي يثير كثيراً من التوترات بين السكان، والتي تتسبب بالتأخير الكبير في معالجة المشكلات الخدماتية وغيرها في القرية. ويدفع الشح في المياه الزراعية والمنزلية السكان إلى تأسيس آليات تكيف من أجل معالجة هذه المشكلة، مثل توزيع المياه بشكل دوري على الحارات، وإنشاء برك للاستخدام

## المصادر

- ١ أيساندرو بيتي، "اللاتماتلات، شبكة الطرق في الفضاء الفلسطيني - الإسرائيلي"، في "حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي"، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٩ - ٨٢.
- ٢ أطلق عليه اسم شارع غاندي بعد مقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي الذي اغتاله ناشطون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنة ٢٠٠١.
- ٣ مصطفى مراد الدباغ، "بلادنا فلسطين، الجزء الثاني - القسم الثاني: في الديار النابلسية (١)" (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٧٥.
- ٤ نير شليف وأون كوهن - ليفشيتس، "المنطقة المحرمة: سياسة التنظيم الإسرائيلية في القرى الفلسطينية في المنطقة C"، ترجمة نبيه بشير (القدس: بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط، ٢٠٠٨)، ص ١٤٩.
- ٥ ماكس فرايهير فون أوبنهايم وآخرون، "البدو"، الجزء الثاني، ترجمة: محمود كيببو (لندن: شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٤)، ص ٦٩ - ٧١.
- ٦ يشير كتاب "البدو" إلى عائلتين كانتا ملحقتين بقبيلة المساعيد. هما: السميرات والشطي، ولا تزال السميرات تسكن الجفتك حتى الوقت الحاضر.
- ٧ لا يقتصر وجود اللاجئين على قرية الجفتك، فهناك لاجئون استقروا مع عائلاتهم في معظم قرى الأغوار، منهم من سكن هذه القرى بحثاً عن عمل بعد النكبة، ومنهم من هم من سكان المنطقة، لكنهم سُجلوا كلاجئين بسبب وجودهم في المناطق الحدودية، كما هو الأمر مع سكان قرية بردلة.
- ٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٨)، "قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت" (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٧).
- ٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩)، "النتائج النهائية للتعداد، ٢٠٠٧: ملخص (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) - محافظة أريحا والأغوار" (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية)، ص ٥٤، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1521.pdf>

- ١٠ مقابلة مع رئيس مجلس قروي الجفتك عثمان العنوز، أُجريت بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ١١ المصدر نفسه.
- ١٢ المصدر نفسه.
- ١٣ عبد المنعم زكي السعدي، "الزراعة في المراوح الفيضية في وادي الأردن (الضفة الغربية)"، رسالة ماجستير غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح، ٢٠٠٨)، ص ٥١.
- ١٤ بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من مدرسة الجفتك المختلطة.
- ١٥ يطلق سكان القرية على هذا التفويض اسم "مشروع النيرة"، أي مشروع الليرة.
- ١٦ أمين أبو بكر، "ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين (١٨٧٦-١٩٣٧م)"، "مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية"، مجلد ١٧، الإصدار ١ (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٣)، ص ٢٢١ - ٢٦٠، في الرابط الإلكتروني التالي:

[https://journals.najah.edu/media/journals/full\\_texts/ownership-sultan-abdul-hamid-ii-palestine-1876-1937.pdf](https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/ownership-sultan-abdul-hamid-ii-palestine-1876-1937.pdf)

- ١٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢)، "التعداد الزراعي ٢٠١٠: النتائج النهائية - محافظة أريحا والأغوار" (رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية)، ص ٧٠، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1836.pdf>
- ١٨ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، "دليل قرية الجفتلك" (القدس: أريج، ٢٠١٢)، ص ١٠، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[http://vprofile.arij.org/jericho/ar/pdfs/vprofile/jeftle\\_vp\\_AR.pdf](http://vprofile.arij.org/jericho/ar/pdfs/vprofile/jeftle_vp_AR.pdf)
- ١٩ المصدر نفسه، ص ٩.
- ٢٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.
- ٢١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢)، "التعداد الزراعي ٢٠١٠: النتائج النهائية - محافظة أريحا والأغوار"، بيانات غير منشورة.
- ٢٢ أليكس بولوك، "المجتمع والتغيير في وادي الأردن الشمالي"، في "الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد"، تحرير جورج العبد وآخرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، ١٩٨٩)، ص ٢٥٢.
- ٢٣ انظر: أحمد حنيطي، "التغير الاجتماعي - الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في الأغوار: دراسة إثنوغرافية لقرية في الأغوار الشمالية"، رسالة ماجستير غير منشورة (بير زيت: جامعة بير زيت).
- ٢٤ يقسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العروات الزراعية وفقاً لفصول السنة الأربعة، وهي: العروة الشتوية: تبدأ من بداية تشرين الثاني/نوفمبر حتى بداية كانون الأول/ديسمبر؛ العروة الربيعية: تبدأ من منتصف شباط/فبراير حتى منتصف آذار/مارس؛ العروة الصيفية: تبدأ من منتصف أيار/مايو حتى منتصف حزيران/يونيو؛ العروة الخريفية: تبدأ من منتصف آب/أغسطس حتى منتصف أيلول/سبتمبر.
- ٢٥ بيانات غير منشورة لمديرية الزراعة في محافظة أريحا والأغوار، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
- ٢٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.
- ٢٧ بيانات غير منشورة لمديرية الزراعة، مصدر سبق ذكره.
- ٢٨ مصطفى صبري، "إنتاجنا من التمور في السنوات الثلاث القادمة سيصل إلى ٢٥ ألف طن، وسنصدّر إلى ٤٠ دولة"، "جريدة القدس"، الأربعاء ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٢٩ بيانات غير منشورة لمديرية الزراعة، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠ المصدر نفسه.
- ٣١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢)، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.
- ٣٢ بيانات غير منشورة لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.
- ٣٣ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
- ٣٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.